خلال ختام اجتماع اللجنة المشكلة ضمن أعمال المؤتمر الـ 29 للاتحاد البرلماني العربي

الرويعي: اللجنة السياسية البرلمانية العربية ترفض المبادرات التي لا تحقق مصالح الشعب الفلسطيني

النائب د.عودة الرويعي متحدثا خلال اجتماع اللجنة المشكلة ضمن أعمال المؤتمر الـ29 للاتحاد البرلماني العربي

أكد رئيس لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية بالاتحاد البرلماني العربي النائب الدكتور عودة الرويعي أمس الأول رفض اللجنة التام لكل المبادرات التي لاتحقق مصالح الشعب الفلسطيني وعلى رأسها ما يسمى (صفقة القرن).

وقال أمين سر الشعبك البرلمانية الكويتية النائب الرويعي لـ (كونا) في ختام اجتماع اللجنة المشكلة ضمن أعمال المؤتمر ال29 للاتحاد البرلماني العربي ان المجتمعين اكدوا "مركزية" القضية الفلسطينية للأمة العربية وانه "لا سلام ولا استقرار في المنطقة بدون حل دائم وشامل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية".

واضاف ان اللجنة ادانت اعتداءات الاحتلال المتكررة على المسجد الاقصى وقرصنة أموال الشعب الفلسطيني باقتطاع الاحتلال جزءا من عائدات الضرائب الفلسطينية بذريعة ان جزءا منها يذهب لرعاية اسر الشهداء والجرحى.

واشار الى ان اللجنة دعت إلى تنفيذ الخطط التي أقرها الاتحاد البرلماني العربي لاسيما خطة عمل لجنة صمود الشعب الفلسطيني برئاسة السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي لتجميد عضوية الكنيست الإسرائيلي في الاتحاد البرلماني الدولي لتكون من أهداف الاتحاد البرلماني العربي لعام 2019.واوضح ان اللجنة ادانت استمرار الاحتلال الاسرائيلي للجولان العربي السوري المحتل ومحاولات ضم الجولان وتغير الهوية السورية ويؤكد على قرار مجلس الأمن رقم (497) لعام 1981 والذي يؤكد رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

واضاف أن اللجنة دعت الى الالتزام بالقرارات التي اتخذت في مؤتمر القدس في إعلان الظهران كما ثمنت دور المملكة العربية السعودية تجاه دعم القضية الفلسطينية.وقال ان اللجنة اكدت دعم وتعزيز الدور الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية من خلال الوصاية الهاشمية التاريخية برعايتها للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.

وكانت اللجنة السياسية قد زكت في بداية اجتماعها النائب الرويعي رئيسا لها والنائب الفلسطيني زهير صندوقة مقررا للجنة.

وشارك وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف ممثلا عن الشعبة البرلمانية الكويتيه في الاجتماع.

الغانم يعود إلى البلاد بعد جولة شملت العراق والأردن

مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المرافق يعود إلى البلاد

عاد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المرافق إلى البلاد أمس الأول قادما من العاصمة الأردنية عمان بعد مشاركته في أعمال المؤتمر ال29 للاتحاد البرلماني العربي.

وكان في استقبال الغانم لدى عودته نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري ووزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي والأمين العام المساعد لقطاع الجلسات عادل اللوغاني.

وغادر رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المرافق له العاصمة الأردنية عمان أمس الأول بعد مشاركته في أعمال المؤتمر ال29 للاتحاد البرلماني العربي الذي انطلقت أعماله في وقت سابق من اليوم.

وذكرت شبكة الدستور الإخبارية في بيان لها أنه كان في وداع الغانم لدى مغادرته العاصمة عمان النائب الثاني لرئيس مجلس النواب الأردني النائب أحمد الهميسات وعدد من أركان السفارة الكويتية لدى الأردن.

ويضم الوفد البرلماني إضافة إلى الغانم وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وأمين سر الشعبة النائب الدكتور عودة الرويعي وأمين صندوق الشعبة النائب محمد الدلال وأعضاء الشعبة النواب الحميدي السبيعي وعلي الدقباسي والدكتور خليل عبدالله والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

يذكر أن الغانم وصل والوفد البرلماني المرافق إلى الاردن الجمعة للمشاركة في أعمال المؤتمر ضمن جولة شملت زيارة رسمية إلى العاصمة العراقية بغداد.

الموافقة على مشروع قانون في شأن العمل الخيري

«الصحية البرلمانية»: منح العاملين في القطاع الأهلي مكافأة نهاية الخدمة كاملة دون خصومات

جانب من اجتماع لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل

وافقت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في اجتماعها أمس على تقريرين بشأن مشروع بقانون عن العمل الخيري، وتعديل المادتين (51) و(70) من القانون رقم (6) لسنة 2010 عن الاقتراح بقانون في شان العمل بالقطاع الأهلي تمهيدا لرفعهما لمجلس الأمة ومناقشتهما في الجلسات المقبلة.

وقال مقرر اللجنة النائب أسامة الشاهين في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن قانون العمل الخيري هو عبارة عن مشروع قانون مقدم من الحكومة إضافة إلى اقتراح بقانون مقدم من قبل عدد من النواب.

واعتبر الشاهين أن القانون شامل ويختص بتنظيم العمل الخيري، مشيرًا إلى أن القانون يتكون من ٤٧ مادة وبعد أول قانون يصدر في هذا الشان منذ قانون تنظيم جمع الأموال للاغراض العامة منذ عام ١٩٥٩.

وبرر الشاهين كثرة عدد تلك المواد نظرًا لأن هنالك فجوة تشريعية زمنية كبيرة من 1959 حتى الآن، مؤكدًا أن العمل الخيري والإنساني والإغاثي الكويتي تطور وقفز قفزات كبيرة وأصبح يغطي مساحات جديدة.

وبين انه في هذا القانون تم استحداث سجل للجمعيات واللجان والمبرات الخيرية حتى يحق للكافة الاطلاع عليها ومعرفة أعضاء مجالس الإدارات والأحكام التي تصدر عليها، مؤكدًا أن الوزارة المعنية ملزمة بعمل هذا السجل تحقيقًا للشفافية واعتزازًا وتعريفًا بالعمل الخيري الكويتي.

وأوضح أن القانون أقر مبادئ الحوكمة بحظر الجمع بين عضوية مجلس الإدارة ووظيفة تنفيذية بأجر أو مكافأة، لافتا إلى أن كل ما يتعلق بالحوكمة كان محل إجماع من الطرف الحكومي أو الطرف الخيري وهذا مبعث فخر واعتزاز.

وأكد الشاهين أن القانون قام باستحداث وتغليظ العقوبات السابقة سواء فيما يخص جمع التبرعات دون ترخيص أو جمع التبرعات وإيهام العامة بتفاصيل على خلاف الواقع أو الاستيلاء على أموال التبرعات أو التشكيك بالعمل الخيري دون وجه حق.

وأشار إلى أن ذلك سيتم تحت رقابة القضاء مع عدم الإخلال بأي قانون آخر يتضمن عقوبة أشد من هذا القانون.

ولفت إلى أن القانون يقوم بتوجيه وزارة الخارجية بالتعاون مع وزارة الشؤون في استحداث ملحقيات خيرية لمتابعة العمل الخيري والإغاثي والإنساني الكويتي خارج حدود الدولة.

وأشار إلى وجود التزامات في القانون بأن تكون جميع التبرعات العينية التي توزع في الخارج تتضمن اسم دولة الكويت وعلمها تعزيزًا لدور الكويت التي اختيرت مركزًا إنسانيًا عالميًا من قبل الأمم المتحدة.وفيما يخص قانون العمل الأهلي قال الشاهين إن اللجنة أقرت أيضا تعديلات عليه مقدمة من النواب يوسف الفضالة وخالد العتيبي وسعود الشويعر ود. حمود الخضير وماجد المطيري وتتعلق بمكافأة نهاية الخدمة.

وأشار إلى أن بعض البنوك والمصارف والشركات تقوم بخصم التأمين التكميلي من قيمة مكافأة نهاية الخدمة وتعطي المواطن المكافأة عن المعاش الأساسي وليس التكميلي كاملا وذلك استنادًا إلى مادة أو جملة في القانون الذي أقر في عام ٢٠١٠.

وأضاف أن تلك المادة أو الجملة تقول «مع مراعاة أحكام قانون التأمينات الاجتماعية» فقد صدرت أحكام من محكمة التمييز نتيجة هذه الجملة ما يعطي أحقية لجهة العمل بخصم ما سددته للعامل على الراتب الأساسي واستبعاد ما سددته عن الراتب التكميلي.

وأوضح أن اللجنة استبعدت هذه الفقرة تأكيدًا للمفهوم الذي يريده المشرع وهو تسليم العامل بعد انتهاء مدة عمله مكافأة نهاية الخدمة كاملة ودون أي خصومات عليها.

ولفت إلى أن اللجنة التقت بالنقابات العمالية التي وافقت على ما ذهبت إليه اللجنة ليكون محل فائدة للمتقاعدين أو المستقيلين من العمل في القطاع الخاص من أجل تشجيع الكويتيين على الانخراط في هذا العمل.

وأشار إلى أن هناك تعديلا آخر على المادة الثانية من قانون العمل الأهلي بجانب مكافأة نهاية الخدمة وهو زيادة الإجازة السنوية من ٣٠ إلى ٣٥ يوم.

ومن جهة أخرى كشف الشاهين عن أن جلسة الغد ستناقش قانونين تم إقرارهما من قبل اللجنة الصحية وهما قانون هيئة الغذاء حيث إن لدى اللجنة تعديلات عليه لتغليظ العقوبات على الأغذية الفاسدة وتنظيم دخول الأطعمة عبر المنافذ البرية.

وأضاف أن القانون الآخر هو التأمين الصحي على الزائرين للكويت، مشيرًا إلى أن القانون يهدف إلى مساواة الزائرين للبلاد مع ما يتم مع المواطن الكويتي في الخارج والذي يطلب منه تأمين صحي خلال عمله إجراءات الفيزا لأي دولة.)

عسكر يقترح زيادة مراكز التفتيش الجمركية في المنافذ الحدودية

عسكر العنزي

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا برغبة لزيادة مراكز التفتيش التابعة للإدارة العامة للجمارك في جميع المنافذ الحدودية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نظرا للمطالبة المستمرة بتشديد الرقابة على الشاحنات التي تنقل البضائع إلى داخل البلاد عبر المنافذ الحدودية والتي تتوجه إلى مراكز التفتيش التابعة للإدارة العامة للجمارك في منطقة (الصليبية) ولخطورة الأمر من الناحية الأمنية في البلاد واستغلال البعض هذه الثغرة في إدخال الممنوعات من السلاح والمشروبات الروحية وغيرها، ولوضع حد لعملية التهريب التي تتم عن طريق الشاحنات والتي يصعب تفتيشها تفتيشا دقيقا نظرا لضخامة حجمها وكثرة عددها وتأثيرها السلبي على البيئة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

زيادة مراكز التفتيش التابعة للإدارة العامة للجمارك في جميع المنافذ الحدودية.(

العدساني: التصدي لكافة أنواع الفساد وتعارض المصالح مسؤولية وطنية

رياض العدساني

قال النائب رياض العدساني إنه من منطلق استشعاره المسؤولية والأمانة في القيام بالاستحقاقات الوطنية سيتصدى لكافة أنواع الفساد واستغلال السلطة وتعارض المصالح والانتفاع الشخصي.

وطالب العدساني في هذا الصدد الحكومة القيام بدورها وعدم التراخي في التعامل مع قضية تضخم الأرصدة البنكية والإيداعات التحويلات المالية المشبوهة خلال السنوات الأخيرة.

وأضاف في تصريح صحفي أن هذه القضية من أهم وأخطر القضايا المالية، مشددا على انه لن يتهاون باستخدام الأدوات الدستورية وكشف الحقيقة للشعب الكويتي في حال تهاون الحكومة. وأشار العدساني إلى أن قوانين الجزاء ومنع تعارض المصالح ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتضمن أحكاما تعزز المحاسبة الفعلية في مثل تلك القضايا.

وذكر العدساني أن قوانين الدولة تجيز لوحدة التحريات المالية إذا توافرت لديها دلائل معقولة للاشتباه بالأموال المتحصلة إبلاغ النيابة العامة، وإحالة المعلومات ذات الصلة إلى الجهات المختصة المكلفة بمسؤوليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

«المحاسبة»: حريصون على متابعة جاهزية الحكومة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أكد رئيس ديوان المحاسبة الكويتي بالانابة عادل الصرعاوي حرص الديوان على متابعة جاهزية الحكومة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقال الصرعاوي في كلمة خلال ندوة نظمها (المحاسبة) امس تحت عنوان (تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة) إن الديوان يهتم بأهداف التنمية المستدامة لمواكبة أحدث المستجدات في هذا الشان.

واضاف أن الديوان اعطى نشر ثقافة مفهوم التنمية المستدامة أولوية من خلال حضور وإقامة ورش عمل للتعرف على أهداف التنمية المستدامة وآلية تنفيذها.

وذكر أن الندوة تعد إحدى الوسائل التي يطمح من خلالها الديوان في تسليط الضوء وإبراز الجهود المبذولة والانجازات التي تحققت في هذا الشان تمهيدا لإصدار التقرير الوطني الطوعي الأول بشان التنمية المستدامة والتعرف على دور مجلس الامة ودور المجتمع المدني والقطاع الخاص والعام في متابعة تنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة.من جهته قال وكيل المعهد العربي للتخطيط في الكويت الدكتور حسين الطلافحة في كلمة مماثلة خلال الندوة إن زيادة عدد أهداف التنمية المستدامة من 8 إلى 17 هدفا وعدد الغايات من 48 إلى 169 غاية يتضمن دقة تحديد الأهداف لتشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وأضاف الطلافحة أن التوسع في الأهداف والدقة في صياغتها تقوم على جودة ونوعية الخدمات سواء كانت صحية أو تعليمية أو بيئية إضافة إلى أهداف النمو وتحسين الدخل واستدامته وتحديد معظم الأهداف بحيث تصبح قابلة للقياس.

بدوره قال عضو مجلس الامة الكويتي عمر الطبطبائي في تصريح للصحفيين على هامش الندوة إن المجلس يركز على الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة البالغة 17 هدفا المعني بتطوير أساليب ومخرجات التعليم والمناهج الدراسية.